

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٦٩**

الثلاثاء، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكلس – كوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/484)

1816223 (A)







افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/484)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/484، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/484).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): سوف أبدأ اليوم بالغوطة الشرقية التي أجرى مجلس الأمن مناقشات كثيرة بشأنها، وقد قدمنا العديد من الإحاطات الإعلامية خلال الأشهر الخمسة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). بعد أن استعادت حكومة سورية السيطرة على المنطقة، طلبت إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى السكان المحليين. وقد أفرجت عن ١٦ مليون دولار لهذا الغرض من الصندوق الإنساني السوري الذي أُديرُه. وطلبت الأمم المتحدة الحصول على تأشيرات لموظفين إضافيين للعمل بشأن مشاكل المنطقة، وقد تم منح بعضهم. وعلى مدى الشهرين الماضيين، عملت المنظمات الإنسانية المحلية والوطنية والدولية في مواقع في المناطق المجاورة التي تستضيف السكان المشردين من الغوطة الشرقية. ونحن نوفر الغذاء والماء والمأوى والخدمات الطبية والحماية.

ولا بد للتعاون الذي استند إليه ذلك الجهد أن يمتد الآن إلى الغوطة الشرقية نفسها، إذ يشرع الناس بمحاولة إعادة بناء حياتهم. ونحن نقدم المساعدة عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري، غير أن الأمم المتحدة نفسها لم تتلق الإذن بزيارة الغوطة الشرقية إلا مرة واحدة منذ منتصف آذار/مارس. وكان ذلك لزيارة صقبا وكفر بطنا في ١٤ أيار/مايو. وخلال تلك الزيارة لاحظنا استئناف بعض الخدمات، حيث بدأ تزويد الكهرباء وعمل المرافق التعليمية والصحية، على سبيل المثال، وإعادة فتح عدد محدود من الأعمال التجارية والأسواق، ولكن كان من الواضح أن هناك احتياجات هائلة غير ملباة وتدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية.

وتفيد السلطات أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى الغوطة الشرقية من ريف دمشق خلال الأسبوعين الماضيين. إن ذلك بالإضافة لاحتياجات ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يعتقد أنها ظلت قائمة طوال العنف يجعل الوصول إلى المنطقة يتسم بأهمية أكبر. وقد وافقت الحكومة بالفعل على قافلة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة إلى ٧٠ ٠٠٠ شخص في دوما في إطار الخطة الحالية التي تغطي شهرين، إلا أن القافلة لم تذهب لأنه لم يتم الحصول على رسائل التيسير. ولذلك، فإنني أؤكد مجددا طلبنا إلى الحكومة السورية تيسير الوصول إلى الغوطة الشرقية، بحيث يمكن تقييم الاحتياجات وزيادة المساعدة والحماية.

ولا تزال الحالة الإنسانية في عفرين وحولها مصدراً للقلق البالغ. وتواصل الأمم المتحدة وجهات أخرى تقديم المساعدة، بما في ذلك الغذاء والتغذية والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وخدمات الحماية للأشخاص المشردين من عفرين إلى تل رفعت وأماكن أخرى. وداخل عفرين، فإن المساعدة الإنسانية المقدمة عبر الحدود تعد عاملا حاسما بالنسبة للعديد من الناس. إن النتائج المستخلصة من تقييم الاحتياجات الذي جرى مؤخرا تشير إلى أن معظم المرافق الصحية في المناطق الريفية لا تزال مغلقة، والعديد من العاملين في القطاع الطبي فروا، والعديد من المدارس والأسواق والمخابز لا تعمل. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن يجري منع الأشخاص من مغادرة مناطق التشرد في تل رفعت، وإن كنا نسمع أن البعض قد تمكن من العودة إلى عفرين في الأيام القليلة الماضية.

وشهد مخيم اليرموك والمناطق المحيطة به في جنوب دمشق قتالا شرسا في الشهر الماضي، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتشريد حوالي ٦ ٠٠٠ شخص – معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين. وفي الأسبوع الماضي، بدأت عملية إجلاء المقاتلين والمدنيين من مخيم اليرموك. وتفيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تفيد بأن عدد اللاجئين الذين بقوا في المخيم الآن قد تقلص لـ ١٠٠ لاجئ. ولم تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى مخيم اليرموك، ولكن سُمح للأونروا بإجراء تقييم سريع للاحتياجات في يلدا المجاورة بالأمس. ويمثل إرسال قافلة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة إحدى الأولويات الرئيسية الآن. وأطلب من الحكومة إصدار رسائل تيسير لتلك القافلة.

أما بخصوص الركبان، فتتواصل المناقشات بشأن كيفية تقديم المعونة بأمان. ولم تُحل هذه المسألة الطويلة الأمد. وتقوم الوكالات الإنسانية بالعمل عن كثب مع السلطات السورية، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والهلال الأحمر العربي السوري من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القافلة.

وفي الرقة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة، بما في ذلك الحصص الغذائية الشهرية واللوازم المنزلية، نقل المياه بالشاحنات، والدعم النفسي – الاجتماعي للأطفال وخدمات الرعاية الصحية الأولية. ومع ذلك، ولئن كانت التقارير تفيد بعودة ١٣٥ ٠٠٠ شخص إلى مدينة الرقة، تظل السلامة مصدر قلق بالغ بسبب ارتفاع مستويات أخطار المتفجرات.

إن الحالة في إدلب تبعث على القلق، مع الغارات الجوية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، والاكتظاظ، وتحمل قدرات الخدمات الأساسية فوق طاقتها بكثير، مما يزيد معاناة كل من الأشخاص المشردين الذين فروا إلى إدلب والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد وصل أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المشردين حديثا إلى إدلب منذ آذار/مارس. وانطوت مواكبة الزيادة في الاحتياجات في إدلب على إعادة توجيه الموارد من الأنشطة الأخرى.

وجاء العديد من الوافدين الجدد مؤخرا إلى إدلب من ريف حمص الشمالي. وقد تم إجلاء حوالي ٣٥ ٠٠٠ شخص من تلك المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر، بعد تصعيد كبير. ومن المقرر أن تذهب قافلة مشتركة بين الوكالات – هي الأولى خلال أكثر من شهرين – إلى ريف حمص الشمالي غدا محملة بمساعدات لقرابة ٩٣ ٠٠٠ شخص، عقب تلقي رسائل تيسير المرور يوم الأحد.

وخلال مناقشة الأسبوع الماضي بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.8267)، تكلم الأمين العام عن مهاجمة المرافق الطبية بشكل روتيني وعن استهداف العاملين في القطاع الطبي أو منعهم من أداء واجباتهم في جميع أنحاء العالم. ولا يزال العنف ضد العاملين في القطاع الصحي والرعاية الصحية سمة ة قائمة من السمات المميزة للنزاع في سورية. فقد تم توثيق ٩٢ هجوما خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام. ونجم عن تلك الهجمات على ٨٩ قتيلا و ١٣٥ جريحا. ونحن

نحقق في عدد من الحالات حيث تعرضت مرافق طبية لهجوم بعد فترة وجيزة من إعلانها جزءا من مناطق التهدئة. وأود أن أشدد على مدى القلق يساورني إزاء ذلك. وهي مسألة قد أعود إلى المجلس بشأنها.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن الاستجابة للحالات الإنسانية وعدد الأشخاص الذين نساعدهم على الرغم من جميع هذه المشاكل.

في سورية، إننا ندير واحدة من أكبر العمليات الإنسانية في العالم، وهي مستمرة في إنقاذ الأرواح كل يوم. نفذت حملة للتوعية بالتحصين على الصعيد الوطني في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وتشير النتائج الأولية إلى أنه تم تحصين نحو ٣٢٥ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة وأكثر من ١,٣ مليون طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال. وقامت قوافل الأمم المتحدة التي وافقت عليها الحكومة السورية في أجزاء البلد الخاضعة لسيطرة الحكومة بتقديم المساعدات الغذائية لأكثر من مليوني شخص خلال الشهر الماضي. ووفرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، الصادر بها تكليف بموجب قرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، الغذاء لما يقرب من ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة. وبالمناسبة، من المقرر أن نقدم إلى المجلس استعراضا صدر به تكليف في هذا القرار، في الشهر المقبل.

ولا يزال أكثر من مليوني شخص في مناطق يصعب الوصول إليها. وهؤلاء المليونا شخص، في مناطق مثل شمال ريف حمص، ودوما وجنوب دمشق، هم من أشد الناس يائسا في البلد. ولم يصل تلك المناطق سوى ست قوافل مشتركة بين الوكالات حتى الآن هذا العام، حيث قدمت المساعدة لـ ١٦٩ ٠٠٠ شخص. ويمثل ذلك أقل من ٢٠ في المائة من السكان الذين نريد الوصول إليهم. ومرة أخرى أطلب دعم أعضاء المجلس لجهودنا الرامية إلى ضمان وصول المساعدات الآمن ودون عوائق وبشكل مستمر، حتى يمكننا أن نساعد الناس على غرار أولئك الموجودين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وهم في أمس الحاجة إليها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.